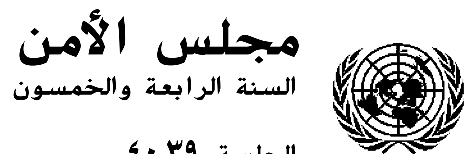


مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٣٩
الجمعة، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، الساعة ١١/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد أنجابا	(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بو علاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد زبورغار
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وتركيا وطاجيكستان وفنلندا وكازاخستان ومصر والنرويج والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد عبد الله (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد وحيدوف (أوزبكستان) والسيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد حق (باكستان) والسيدة أتايينا (تركمانستان) والسيد اردا (تركيا) والسيد عليموف (طاجيكستان) والسيدة راسي (فنلندا) والسيد قاضي خانوف (كازاخستان) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد هونغستاد (النرويج) والسيد شارما (الهند) والسيد تاكاسو (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برنديرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

أدعو السيد كيران برنديرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد برندرغاست (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، إن أذنتم، بالحالة العسكرية، لأن أفغانستان وقعت خلال الشهر المنصرم في قبضة قتال متجدد وأشد ضراوة من المعتاد، بين الطالبان والجبهة المتحدة. وأُطلع مجلس الأمن على التطورات خلال مشاورات غير رسمية في ٢٨ تموز/يوليه، ومرة أخرى في ٥ آب/أغسطس. وتأتي المعلومات الى الأمانة العامة أساسا من مصادر عامة وأفغانية حيث أن بعثة الأمم المتحدة الخاصة الى أفغانستان ليس لها وجود مناطق القتال المشتعل. وقد بدأت الطالبان هجومها الصيفي المتوقع منذ زمن طويل، في ٢٨ تموز/يوليه. وفي ٥ آب/أغسطس شنت الجبهة المتحدة هجومها المضاد على قوات الطالبان في شمال كابول وفي مناطق شمالية معينة على طول نهر أوكسوس. وبعد ذلك أعادة الجبهة المتحدة الاستيلاء في فترة أسبوع تقريبا على جميع ما فقدته من أراض. ثم عادت الجبهة الى تشكيلها السابق للقتال تقريبا.

وتقدر بعثة الأمم المتحدة أن نحو ٢٠٠ ١ من مقاتلي الطالبان و ٦٠٠ من مقاتلي الجبهة المتحدة قد لاقوا حتفهم في الشهر الماضي. بيد أن هذا القتال لم يحقق اختلافا يذكر في التوازن العسكري بين الجانبين المتحاربين. وكان الأثر الأكبر هو الذي أصاب السكان المدنيين الذين عانوا بشدة والذين سأتعرض لوصف محنتهم فيما بعد.

وفي ١١ آب/أغسطس استهلت الطالبان مبادرة أخرى. إذ استولت سريعا على أراض في سهول شومالي جنوب كابول، شملت مدنا بطول ما يسمى طريق كابول القديم، وبالقرب منه. وقوات الطالبان الآن على مقربة من القاعدة الجوية في باغرام، ولكن يبدو أن أيا من الجانبين لا يسعى الى احتلال القاعدة الجوية، التي لم تعد لها أهميتها الاستراتيجية السابقة. وعندما استولى القائد مسعود عليها قل استخدامه لها نظرا لتعرضها لهجمات قذائف الطالبان. ولتخفيف الضغط على قواته قرب حصن وادي باتشير، قام بهجمات تشتيتية على قوات الطالبان في الجناح الشرقي في مقاطعتي لاغمان وكوناد، وهجمات أكثر محدودية الى الغرب في مقاطعة غوا. وادعت الجبهة المتحدة أنها استولت على نحو خمس دوائر في لاغمان وكوناد. وترفض الطالبان هذا الادعاء جزئيا.

وفي الأسبوع الماضي، ادعت الجبهة المتحدة أن طائرات الطالبان قذفت السكان المدنيين في مقاطعة طاخا شمالي أفغانستان. وادعت الطالبان أنها اعترضت طريق الإمدادات الغربي للقائد مسعود في طالوغان، أحد مراكز قيادته الرئيسية. وبوسع الأمم المتحدة أن تؤكد أن القتال مستمر بين الجانبين في دائرة بانغي على حدود المقاطعتين كوندوز/طاخار. وعُززت هجمات الطالبان

المتجددة بتدفق كبير للمجندين من المدارس الدينية أو الكتاتيب باكستان. ويقدر أن ما بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ طالب شاب من الأفغان وغيرهم قد اشتركوا في الحرب.

واسمحوا لي أن أنتقل الى الحالة السياسية، ففي الوقت الحاضر الحالة متأزمة. وليس هناك اتصال مباشر أو اجتماع بين الجانبين المتحاربين منذ اجتماعهما الثنائي على هامش الاجتماعي رفيع المستوى "ستة زائد اثنان" في طشقند في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه. غير أن بعثة الأمم المتحدة واصلت دبلوماسيتها الهادئة من وراء الكواليس. وفي اختبار لاستعداد الجانبين للاجتماع ثانية اتصل رئيس البعثة بالنيابة بالقائد مسعود في عدد من المناسبات خلال الفترة من ١٠ الى ١٢ آب/أغسطس. وأشار القائد مسعود الى استمرار استعداده، رغم القتال الدائر، لأن يجتمع بالطالبان لمناقشة أي حل سياسي للمشاكل الأفغانية. وأوضح أنه غير مهتم بتسليم الطالبان.

وبعد موافقته مررت بعثة الأمم المتحدة هذه الرسالة بطريقتها الخاصة الى قيادة الطالبان في قندهار. وكان رد الملا عمر هو أن الطالبان لا تستطيع الدخول من جديد في مباحثات مباشرة مع الجبهة المتحدة إلا إذا "أبدت صدقها" على حد قوله. ورغم استفسارات بعثة الأمم المتحدة الخاصة، لم توضح الطالبان تدابير الصدق التي تحتاج الجبهة المتحدة الى إبدائها كي تحث الطالبان على استئناف الحوار معها. وكان من الجائز أن يجعل الهجوم بالسيارة المفخخة في قندهار في ٢٥ آب/أغسطس التي كانت تستهدف الملا عمر، من العسير إعادة الجانبين مرة أخرى الى مائدة التفاوض.

وفي مبادرة أخرى سعت حكومة باكستان الى الجمع بين الجانبين الأفغانيين. وأوضحت باكستان أن مبادرتها اتخذت استجابة لنداء هاتفي من رئيس دولة أفغانستان الإسلامية، البروفيسور رباني الى رئيس وزراء باكستان. وعلى هذا اجتمع وفد باكستاني برئاسة الأمين الثاني لوزارة الداخلية، روستان شاه محمد، بوفد من الجبهة المتحدة في دوشانبي في ١٨ آب/أغسطس، واجتمع بعد ذلك بالملا عمر في قندهار قبل أن يعود ثانية الى دوشانبي في ٢٢-٢٣ آب/أغسطس. وقد رفضت الجبهة المتحدة علنا أي جهد باكستاني يرمي الى التوسط، مؤكدة أن الدعم العسكري والسياسي من باكستان للطالبان يجعل هذا الأمر مستحيلا. إلا أن الجبهة المتحدة رحبت سرا بالاتصال المباشر بباكستان لنقل وجهة نظرها. والى اليوم لم يصدر تعليق طالباني علني على المباحثات.

وإذا أذنتم لي بطرح مسألة حقوق الإنسان فتجدر الإشارة الى أن الأمين العام، في بيان له في ٦ آب/أغسطس، أعرب عن انزعاجه إزاء التقارير الواردة عن عمليات التشريد القسري الجماعية للمدنيين من مناطق اندلاع القتال في أفغانستان. وفي هذا السياق بيَّن الأمين العام أن الأطراف المسؤولة عن ارتكاب الأعمال الجنائية كالتشريد القسري تلتجئ لاحقا الى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل للمساعدة في إنقاذ شعبها من الكوارث التي ينذر بها الذين يدعون أنهم قادة بلدهم.

ولدى الأمم المتحدة أدلة دامغة على أن الطالبان في هجماتها على سهول شومالي عاملت السكان المدنيين معاملة غير مقبولة على الإطلاق. وتؤكد الطالبان أنها لم تدمر إلا المنازل التي يستخدمها مقاتلو عصابات المعارضة. ولكن لايبدو بأي شكل أن مدى تدمير البيوت والمحاصيل والماشية يتفق أو يتناسب مع ادعاءات الطالبان هذه. ثم أن الطالبان تتبع سياسة يُفصل فيها بين الرجال المشردين وعائلاتهم حيث تنقلهم الطالبان الى جلال أباد. وقامت الطالبان أيضا بعمليات احتجاز واعتقالات للمشتبه في دعمهم أو تأييدهم للجبهة المتحدة. وشملت عمليات الاحتجاز هذه خمسة من الموظفين الوطنيين الأفغان في الأمم المتحدة أو ممن يعولون. وقد أفرج عنهم جميعا إلا شخصا واحدا خلال ٧٢ ساعة من الاحتجاز، وهي الفترة المسموح بها بموجب بروتوكول أمن الأمم المتحدة مع سلطات الطالبان.

ومن الاتجاهات الأخرى المزعجة زيادة استخدام الأولاد الجنود لدى الجانبين، ولكن بوجه خاص لدى الطالبان في هجماتهم الأخيرة. وكما يعلم أعضاء المجلس فإن الأمين العام أعرب عن قلقه العميق إزاء التقارير الواردة عن إشراك الطلاب، وبعضهم لا يتجاوز سن ١٤ عاما في الصراع الأفغاني، ودعا الأطراف المتحاربة الى مراعاة اتفاقية حقوق الطفل.

ومن حيث الحالة الإنسانية، فقد تأكدت التقارير عن التشريد القسري وإحراق المنازل والمحاصيل في وادي شومالي، من عدد متزايد من المصادر. فتدفق المشردين داخليا الى كابول مستمر. وتم حصر أكثر من ٣٠٠٠٠ مشرد داخلي في نقاط التفتيش حول العاصمة بين ٨ و ٢٠ آب/أغسطس. ويعتقد أن عدد المشردين داخليا في كابول قد يصل الى ٤٠٠٠٠ شخص. بيد أن التقديرات للعدد الفعلي للمشردين داخليا أمر صعب، لأن الكثيرين يفضلون عدم الكشف عن منشئهم أو هويتهم خشية انتقام سلطات الطالبان. وقد حصل كثير من هؤلاء

المشردين داخليا على أماكن للإقمة مع أصدقاء أو أقارب في المدينة. ولم تحصل الأمم المتحدة للآن على إذن رسمي من سلطات الطالبان لإجراء بحث مستقل لتحديد المشردين داخليا في العاصمة.

وابتداء من ٢٢ آب/أغسطس، تقطن حوالي ألف أسرة في مقر السفارة السوفياتية سابقا في كابول. وحجم الأسرة، الذي يتراوح بين عضوين وأربعة أعضاء، أصغر كثيرا من الحجم المعتاد حيث أنه يتكون أساسا من النساء والأطفال الصغار والمسنين. والغياب النسبي للشباب ملحوظ بين المشردين داخليا. وتأتي هذه الأسر بممتلكات شخصية قليلة جدا. وينظم برنامج الأغذية العالمي تغذية غوثية للأفراد في ذلك المقر.

وبعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة توجد حاليا في وادي بانيشر ونتوقع أن نحصل على معلومات أكثر تفصيلا عن أعداد المشردين داخليا في الوادي، وموقعهم، وظروفهم، فضلا عن متطلبات التنسيق في بداية الأسبوع القادم. وهناك ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦٠ فرد من المشردين حاليا في المنطقة. ويبدو أن معظمهم يقيم لدى أسر محلية، رغم أن الأنباء تفيد بأن هناك حوالي ٠٠٠ ١٥ فرد في مخيمات مكشوفة ودون مأوى. وهذا يسبب الانشغال، حيث أنه يصعب جدا الوصول إلى الوادي.

وهناك أيضا حوالي ٠٠٠ ١٠ من المشردين داخليا، وهذا العدد يشمل النساء والأطفال، في مقاطعتي كوندوز وطالوقان، وكذلك في المنطقة الشمالية من بوليخومبري.

وتفيد الأنباء أن التدمير المنتظم للقاعدة الزراعية في وادي شومالي يجري لأسباب عسكرية وأسباب أخرى. ويبدو أنه بالإضافة إلى إشعال النار في الديار على نطاق واسع، تجري إزالة الجدران المحيطة بالممتلكات، وتدمر نظم الري. وهذه نظم ري قديمة، والنتيجة هي فقدان الأشجار ومحاصيل الفاكهة الهامة التي حان وقت جمعها. وإذا نفذ هذا العمل في مساحة كبيرة، وليس قريبا من الطرق الاستراتيجية فحسب كما كان الحال في الماضي، فإن آثاره على أسباب عيش المجتمعات المحلية ستكون آثارا مدمرة. وكثير من هؤلاء الأفراد قد عادوا إلى قراهم من باكستان أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بعد إعادة إصلاح نظم الري التي يعتمدون عليها.

وكما كان الحال في الماضي، يستمر استخدام الألغام الأرضية، مما يزيد من أعداد المعوقين، والأيتام، والأرامل. وقام طرفا الصراع، مع الإفلات من العقاب، بإلقاء القنابل والصواريخ على المناطق المأهولة بالمدنيين. وأخشى أن هذه هي الحالة التي يظهر فيها، الطرفان المتحاربان في أفغانستان، مرة بعد أخرى، تجاهلا قاسيا لما تسببه أنشطتهم من خسارة في الأرواح، والأعضاء، وسبل العيش لشعب أفغانستان.

ومن المزعج إلى أقصى حد أن القتال في أفغانستان، الذي أشعلته طالبان من جديد بهجومها في ٢٨ تموز/يوليه، استؤنف على الفور بعد اجتماع طشقند لمجموعة "ستة زائد اثنين" في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه.

ويكاد يكون لهذا القتال في أفغانستان طابع للشعائري، حيث يتحرك الخط الأمامي ذهابا وجيئة. كما أنه من المقلق لأقصى درجة أن الدعم الخارجي للطرفين المتحاربين لم ينقص. بل على العكس من ذلك، كما أشار الأمين العام في بيانه في ٦ آب/أغسطس، فضلا عن التقارير المتعلقة بالإمدادات الجارية من الذخيرة وغيرها من المواد التي تشعل الحروب هناك الآن الآلاف من المواطنين غير الأفغان يشاركون في القتال. وإن لم يجر عكس هذا الاتجاه عن طريق الطرفين الأفغانيين المتحاربين ومؤيديهم من الخارج، فإن طبيعة الحرب التي لا معنى لها في أفغانستان سوف تتحول بصورة متزايدة صوب صراع أوسع وأكثر تدميرا.

وتدخل البلدان المجاورة وغيرها في الصراع الأفغاني لا يتناقص، وهو لا يغذي القتال داخل البلد فحسب، بل يبدو أنه يشكل أيضا في الأهمية العملية لمختلف الإعلانات التي اتفق عليها أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنين"، وهي مجموعة تضم جميع البلدان المجاورة لأفغانستان. وكما قد يدرك أعضاء المجلس، فإن الأمين العام، في رسالته إلى اجتماع طشقند لمجموعة "الست زائد اثنين"، أكد بوضوح على الحاجة إلى العمل المتضافر والفعال من جانب هذه المجموعة. ولكن مما يؤسف له أننا لا نستطيع أن نقول أن هذا يحدث.

والاتجاه الواضح للتفرق بين أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنين" يمكن أن يدعو إلى مزيد من الشكيل في أهمية هذه المجموعة كما تشكل الآن. ويجب أن نتذكر في هذا الصدد أنه جرى تشكيلها قبل حوالي سنتين بغية اعتماد استراتيجية مشتركة تهدف إلى إيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني.

وكما نعلم جميعا، لم يحدث ذلك. وقد يكون من المتطلب التوصل إلى صيغة جديدة للدعم الذي تقدمه

الدول الأعضاء لجهود صنع السلام التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص. ولهذا، يرجو الأمين العام وممثله الخاص رجاء خالصا أن تولد المناقشة التي تجرى اليوم في مجلس الأمن أفكارا ونهجا جديدة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي ككل فيما يتعلق بالقتال الذي لا معنى له في أفغانستان. والمرجو أن تؤدي مناقشة اليوم إلى تيسير عودة روح الإلحاح الدولي بالنسبة للمأساة الأفغانية التي استمرت ٢٥ عاما، بحيث يمكن توخي حلا سلميا على وجه أكثر واقعية في نهاية المطاف. وعلينا أن نقدمه إلى الشعب الأفغاني البطل، فهو الضحية الحقيقية لهذه الكارثة التي تحيق به، والتي لم يسبق لها مثيل.

وأود أن أنهي بياني بأن أقول إن الممثل الخاص للأمين العام، السفير الأخضر الإبراهيمي، كان يود أن يكون حاضرا اليوم. ولو كان موجودا لقام بإبداء هذه الملاحظات، إلا أنه في المستشفى، بكل أسف، وإني متأكد أن المجلس يود أن يبعث له بأطيب تمنياته بالشفاء العاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الشاملة؟

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد أ. عبد الله، نائب وزير الخارجية في أفغانستان، وأرحب به وأدعوه للإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن سعادتنا إذ نراكم تترأسون هذه الجلسة، ونهنئ بلدكم على الخدمات التي تقدمها للمجتمع الدولي.

وأود، أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بلادي العميق لدعوتكم التي جاءت وقتها إلى إجراء هذه المناقشة الحاسمة حول الحالة في أفغانستان، التي تثير انزعاجا مستمرا.

ومما يسعد وفد بلادي سعادة غامرة أن يرى أنه يبدو أن الأمم المتحدة، بعد سنوات من الشكوكية والوهم وربما لأول مرة الآن، ووسط زيادة المشاركة العسكرية الأجنبية في أفغانستان، قد استحدثت تصورا متعمقا للواقع المرير الذي استمر فترة طويلة من التدخل الباكستاني في أفغانستان. إن ملاحظات السفير الأخضر الإبراهيمي، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن وجود آلاف المواطنين الباكستانيين وهم يحاربون إلى جانب الطالبان، ضمن جملة أمور، تقدم شهادة ذات مصداقية على هذه الحقيقة.

وبالمثل، فإنني إذ أورد إشارة أخرى إلى السياق السابق، أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، والدول الأعضاء في مجلس الأمن، على البيان الصادر عن المجلس بإدانة الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته قوات طالبان والقوات الباكستانية في ٢٨ تموز/يوليه. والهجوم، كما هو معروف على نطاق واسع، أنزل معاناة ليس لها مثيل بالسكان المدنيين الأبرياء في مقاطعات باروان وكابيسا، في شمال كابول، تضمنت ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة من اللاجئين الداخليين، عن طريق التشريد القسري، والترحيل، وفصل النساء والأطفال عن رجالهم، ومؤخرا أيضا عن طريق سياسة حرق الأرض.

ولفترة طالت أكثر من اللازم، أسرف العالم في افتراض حسن النية عند باكستان، حيث أنها قد تطمح في نهاية المطاف إلى تحقيق الرغبة الصادقة للمجتمع الدولي في إحلال السلام في أفغانستان عن طريق إنهاء تدخلاتها هناك، وبالتالي تخرج من ذلك وهي بريئة. ولكن يظل اليوم التناقض المؤسف، وهو أن باكستان بعد أن شعرت بنبض العالم، تعمل بخبث على توجيه توحيد مسار تدخلها في أفغانستان صوب الدافع الخفي لها، وهو احتلال البلاد، بوقاحة ومع الإفلات من العقاب. وقد أمكن تصوير ذلك على أفضل وجه من خلال صحيفة يومية باكستانية وهي "فرونتير بوست" المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، التي لم يمض على صدورها إلا أربعة أيام، حيث تورد اقتباس من سياسيين باكستانيين معروفين، أود أن أقرأه الآن:

"وفقا لبيان صحفي مشترك صدر هنا في يوم الأحد (٢٢ آب/أغسطس). قال مختار خان يوسافزاي، زعيم حزب باختونخوا ميلي عوامي في الحدود الشمالية الغربية لباكستان، وميسال خان،

نائب الرئيس المركزي، أن باكستان كانت، من ناحية، ترسل مندوبيها لإجراء محادثات مع مختلف الفصائل في أفغانستان بغية إرساء السلام والاستقرار في أفغانستان، في حين أنهما، من ناحية أخرى، يؤيدان علنا ميليشيا طالبان ... وزعما أن باكستان، تشجيعا منها لطالبان، قد أرسلت حتى العاملين في جيشها لتقديم الدعم المسلح للمقربين عنها في أفغانستان".

وطوال السنوات الثلاث الماضية، وفي مناسبات عديدة، رسمت دولة أفغانستان الإسلامية، ببساطة، صورة واضحة للمخاطر الناجمة عن الاتجاه الطالباني وتنفيذ باكستان لخطة هيمنة في جنوب ووسط آسيا. والصورة، وهي كما تبدو مخيفة، دفعت الكثير من أعضاء المجتمع الدولي إلى زيادة إبراز تفاصيلها في أشكال متعددة من الإعلانات المشتركة والبيانات والبلاغات في داخل المنطقة وخارجها، وأيضا في الأمم المتحدة.

ودولة أفغانستان الإسلامية، وقد اتفقت اتفاقا لا غموض فيه مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالحاجة الماسة لقيام مجلس الأمن بالنظر في العدوان الباكستاني في أفغانستان، ولاعتماد تدابير ملموسة ضد طالبان العنيدة المستعصية الرافضة بشكل متطرف، واسترعت مرة أخرى انتباه المجلس إلى آثار الخطة الباكستانية - الطالبانية. وهي خطة غير مقيدة بوقت أو محددة جغرافيا. وأن المرء لا يمكنه أن يشرح مولد تلك الظاهرة على عتبة الألفية المقبلة، ولا يمكنه أن يعزو مشاركة عناصر متطرفة من الصين، وبورما، وبنغلاديش، وأوزبكستان، والجزائر، واليمن، والمملكة العربية السعودية والآلاف من باكستان - جميعهم مستعدون للموت وراغبون فيه - فيما يسمى صراحة بأنه "جهاد" أو كفاح مقدس، ولكنه في الحقيقة موجه ضد الإنسانية وإلى المدنية.

وفي هذا السياق، أود أن أشرح بإيجاز شديد على أسس قانونية الشواهد والحقائق المتعلقة بضرورة اعتماد مجلس الأمن لتلك التدابير. أولا، فيما يتعلق بموضوع الحجج القانونية الكبرى: المادة ٢ - فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة تقضي بأن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة. والتدخل الباكستاني في أفغانستان يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة الواضحة هذه التي لا غموض فيها، وهو تدخّل سأتطرق إليه فيما يلي:

ثانيا، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأمم المتحدة، يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، اعتمدت الجمعية العامة إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وأوضحت أن على كل دولة أن تمتنع عن الاشتراك في النزاعات الأهلية وأعمال الإرهاب في أية دولة أخرى. وأعلن هذا الإعلان أيضا أن على كل دولة أن تمتنع عن تنظيم، أو التحريض أو المساعدة على، أو المشاركة في أعمال أي نزاع أهلي أو أعمال إرهاب في دولة أخرى، او التسامح بشأن تنظيم أنشطة منظمة في أراضيها موجهة لارتكاب تلك الأعمال. واشتراك باكستان وأنشطتها في أفغانستان وفي جنوب ووسط آسيا تخالف أحكام هذا الاعلان.

ثالثا، في يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، وافقت الجمعية العامة على تعريف العدوان، واعتبرت الفقرة (ز) من المادة ٣ من القرار إنه مما يعد عدوانا

"إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة".

وباكستان ترتكب دائما الأعمال المنصوص عليها في تلك الفقرة ضد سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدة أراضيها.

رابعا، في يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٣/١٠٨ المعنون "التدابير الرامية إلي القضاء على الإرهاب الدولي" وفي الفقرة ٥ منه تكرر الجمعية طلبها إلى الدول بالامتناع عن تمويل الأنشطة الإرهابية أو تشجيعها أو توفير التدريب عليها أو بأي صورة أخري وفي انتهاك صريح لهذا النص، تجعل باكستان من نفسها ملاذا آمنا للمتشددين القادمين من أنحاء العالم وبعضهم مواطنون محجوزون في سجوننا. وقد نظمت إدارة الاستخبارات بين الأجهزة التابعة لباكستان تجنيد وتدريب هؤلاء الإرهابيين. وبالتالي من المنطقي والمناسب أن نسمي باكستان. بأنها بلد يتبنى الإرهاب.

خامسا، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعربت الجمعية العامة في القرار ٥٣/١٣٥ بعنوان "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير" عن جزع وقلق المجتمع الدولي إزاء ما تشكله أنشطة المرتزقة

من خطر على السلام والأمن في البلدان النامية. وفي تحد فاضح لهذا القرار، تقوم القوات المسلحة الباكستانية وبشكل نشط بتجنيد وتدريب المرتزقة من الخارج ومن الداخل - لتحقيق مقاصدها التي تتسم بالهيمنة في جنوب ووسط آسيا.

وتوخيا للإيجاز لن أتناول بتفصيل أكثر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر المقررات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن في أفغانستان وفي أنحاء العالم، التي انتهكتها باكستان بطريقة غير مسؤولة باعتبارها دولة شريرة.

اسمحوا لي بأن أبرز فيما يلي الحقائق والشواهد بشأن الاشتراك الباكستاني العسكري المباشر في أفغانستان كما وردت في وثائق الأمم المتحدة والقائمة على ما توصلت اليه إدارات الأمن التابعة لدولة أفغانستان الإسلامية. فيما يتعلق بخطة باكستان والشاهد على تدخلها في أفغانستان، فإن هدف باكستان الكامن في أفغانستان هو استخدامها لأغراض استراتيجية، مؤمَّنة عن طريق 'حكومة' تابعة تقدمها طالبان. وباكستان ستمد نفوذها في نهاية الأمر، كما يعتقد المخططون العسكريون لباكستان، إلى آسيا الوسطى الغنية بالبترول والغاز. وتنفيذ مخطط باكستان الذي يتسم بالهيمنة في أفغانستان لا يزال يلحق الخسائر بشكل كبير بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية المنتظمة، والتطهير العرقي، وسياسة إتلاف الأرض في بلدنا. ومع ذلك، فإن إساءة التقدير من جانب باكستان هو مصدر قوة للقومية الأفغانية. إن القوات المسلحة الباكستانية لا تفهم دائما إمكانيات المقاومة الأفغانية ضد أي هيمنة. واليوم، رجال الدين الذين تؤيدهم القوات المسلحة الباكستانية ربما يكونون قد ابتدعوا نداء جديدا من أجل الجهاد ضد مسلمين آخرين، ولكنهم سيواجهون قريبا إهانة كاملة.

اسمحوا لي هنا بأن أعرض حقائق وشواهد على تدخل باكستان في أفغانستان الذي يستهدف ضمان تنفيذ خطتها في المقام الأول. الإقرار بوجود مواطنين باكستانيين ومراكز لتدريب الإرهابيين في أفغانستان، أثبته المقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، الدكتور بيك، ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان السابق الدكتور نوربيرت هول.

ثانيا، الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/358) تشير إلى الوجود المادي لمقاتلين أجانب في أفغانستان، وتذكر أن عدد السجناء الذين تحتجزهم القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية واستجوبتهم بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان اعترفوا بأنهم جاءوا من أماكن مختلفة في باكستان.

وورد في الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (A/52/682):

"وذكر موظفون تابعون للأمم المتحدة أيضا أنهم قابلوا وحدة تدريب عسكرية أجنبية غير محددة الهوية تتكون من عدة مئات من الأشخاص قرب كابول".

وهذه التأكيدات تثبت صحة البيان الذي أدلى به مؤخرا السفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، حيث أكد وجود آلاف الباكستانيين الذين يقاتلون في أفغانستان.

ثالثا، أن وزير الخارجية الباكستاني، السيد جمشيد أحمد، أدلى باعتراف غير مباشر في ١٩ آب/أغسطس قال فيه إن،

"باكستان لا يمكن أن تكون مسؤولة عن أي طالب من المدارس الدينية في باكستان يكون قد دخل أفغانستان للمشاركة في الصراع".

وحتى ١٨ آب/أغسطس كانت باكستان تنكر إنكارا كاملا وجود أي باكستاني مسلح. وتم الاعتراف بنصف الحقيقة على الأقل.

رابعا، في الوقت الذي لا نزال نشعر فيه بالامتنان لهذه التأكيدات، نتوقع بنية صادقة أن يقوم فريق للاستقصاء كان قد عينه مجلس الأمن وأنيطت به مهمة الحصول على معلومات مفصلة بما في ذلك إجراء مقابلات مع الأسرى الباكستانيين فضلا عن السجناء الصينيين والبورميين، في الفترة الأخيرة، برفع تقرير لدى عودته عن الأبعاد الضخمة للحالة المفزعة في أفغانستان.

والواقع أن الأدلة التي حصلت عليها السلطات العسكرية لدولة أفغانستان الإسلامية والمتصلة بقيادة

الحملات العسكرية والإشراف عليها، والاستخدام الواسع النطاق للمدفعية الثقيلة والقوة الجوية المتفوقة تبدد بشكل واضح جميع الشكوك التي تحوم حول المشاركة الباكستانية المباشرة على نحو بين وعلى نطاق واسع في أفغانستان والمساعدة العسكرية العلنية للطالبان. ومن بين الأدلة التي تم الحصول عليها مؤخرا على اشتراك باكستان بصورة مباشرة اعتراض رسائل مرسلة بالراديو. وباللغة البنجابية يتحدث بها الضباط الباكستانيون. وهي عبارة عن رسائل من مركز القيادة في الميدان في آخر هجوم شُن في سهول شوملي. وبالإضافة إلى ذلك، وأثناء الهجوم العسكري الأخير الذي شُن في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، قضى الضباط الباكستانيون نحبهم وأصيب عديدون آخرون بجروح. ويمكن توفير قائمة كاملة بأسمائهم إلى الأمانة العامة أو لأي فريق لتقصي الحقائق.

وتعتقد دولة أفغانستان الإسلامية اعتقادا راسخا أن الوقائع الآنفة الذكر تمثل انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة، والعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بما فيها القرارات المتعلقة بالإرهاب واستخدام المرتزقة. ونتوقع أن يجد مجلس الأمن أن من واجبه وفقا للميثاق أن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وأن عدوان باكستان والأنشطة الإرهابية التي تضطلع بها الدولة، والتي تمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، وتعيق التنمية والتعاون على الصعيد الإقليمي، ينبغي كشفها وإدانتها ومعالجتها باتخاذ التدابير المناسبة.

انتقل الآن إلى موقف جماعة طالبان المتعنت. لقد سبق وأن اعترفت الأمم المتحدة بأن موقف الطالبان يتسم بالميل إلى القتال والتعنت والتصلب. وتقرير الأمين العام المؤرخ في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1999/240)، ورد ذلك، وكان حكمه يستند إلى أقوالهم وأنشطتهم على أرض الواقع، وبدت الطالبان مصممة على تحقيق السيطرة العسكرية والسياسية على أفغانستان وإنشاء دولة إسلامية على مثالها. ولا يزال موقف الطالبان الممعن في شن الحرب مستمرا دون أدنى تغيير. وفي العام الماضي، تخلت الطالبان من جانب واحد عن محادثات عشق أباد للسلام في ١٤ آذار/مارس. وحتى عندما حضرت اجتماع مجموعة "ستة زائد اثنين" في طشقند في ١٩ تموز/يوليه من هذا العام، امتنعت بشكل واضح عن قطع أي التزام بالسلام ووقف إطلاق النار ومواصلة المفاوضات. وبعد تسعة أيام من ذلك انطلقت بمساعدة ومرافقة قوات باكستانية بالهجوم الشامل الذي أعد له طويلا على سهول شوملي، شمال كابول.

إن المجتمع الدولي عاد لا يتحمل أن تخدعه عبارات الطالبان عن التغيير في موقفها وسلوكها وعقيدتها وسياستها. والسنوات الأربع الماضية أثبتت خطأ كل متفائل أو وكالة بشأن ما تزعمه من حدوث تغيير في سياستها. وفي بعض المناسبات القليلة وقع العديدون دون أي مسوغ في فخ رطانة الطالبان، وأدركوا فيما بعد أن الناطقين باسم الطالبان قد شنوا حملة دعائية لتضليل العالم. إن سعي الطالبان لإيجاد مجال حيوي يوضح حملة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي واقتلاع السكان من خلال سياسة الأرض المحروقة في سهول شوملي.

وكما ورد في الفقرة ١٥ من القرار ١٢١٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، تتوقع دولة أفغانستان الإسلامية بنية صادقة أن ينظر مجلس الأمن في فرض جزاءات فورية على الطالبان وعلى معلميهم الباكستانيين وفقا لمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهل يمكن لأي أمرئ أن يتصور ما يمكن أن يؤدي إليه مجرد وقف إمدادات الوقود المتجه إلى دبابات وطائرات وسيارات الطالبان الباكستانية في أفغانستان؟

ولئن كانت دولة أفغانستان الإسلامية تقدر دور الأمم المتحدة والأمين العام والجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير الأخضر الإبراهيمي والدول الأعضاء في مجموعة "ستة زائد اثنين" - وهم جميعا يؤيدون عملية السلام في أفغانستان - فإنها وإذ تراعي مبدأ الحل السلمي للصراع ترغب رغبة صادقة بإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة وتمثيلية تماما ومتعددة الأعراق. كذلك فإن دولة أفغانستان الإسلامية حريصة على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جميع البلدان المجاورة لها دون استثناء، وعلى أساس التعاون الودي والاحترام المتبادل.

وريثما يتم ذلك، وبالنسبة لباكستان - إذ أنها مسؤولة مباشرة عن الأزمة في بلدي - يمكن القول إن سعيها لإيجاد عمق استراتيجي في أفغانستان سيصبح عما قريب سقوطا في حفرة استراتيجية. وقد يكون من الحكمة التوقف عن إلقاء الحجارة على بيوت الآخرين عندما تكون جالسا في بيت من زجاج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب وزير خارجية دولة أفغانستان الإسلامية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أرحب بالسيد عبد الله نائب وزير خارجية دولة أفغانستان الإسلامية، الذي يشارك في جلسة اليوم.

لقد أيد الاتحاد الروسي بنشاط فكرة تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم في مجلس الأمن، والغرض من هذه المناقشة التعبير علانية عن وجهات نظر الدول الأعضاء في المجلس ووجهات نظر طائفة واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن المرحلة الحالية من الصراع في أفغانستان. ويحدونا الأمل أن يساعد ذلك المجلس على أن يحدد بوضوح أكبر ما يمكن عمله بقدر أكبر للمساعدة في إيجاد تسوية لهذا الصراع، وهو أحد أطول الصراعات.

إننا مجبرون على أن نشير، مع عميق الأسف والتعاطف مع الشعب الأفغاني، إلى أن أكثر ما كانت تخشاه دول عديدة أعضاء في المجتمع الدولي قد تحقق، عندما استولت جماعة الطالبان قبل ثلاث سنوات تقريبا على عاصمة دولة أفغانستان الإسلامية. وإذ بدأت حركة طالبان تطالب بصفاقة بتولي السلطة وفرض الهيمنة على ذلك البلد، ورافقت ذلك أعمال انتقامية ضد المعارضين، فإنها دللت من خلال سياستها وممارستها فيما بعد على أنها كانت تنتوي مواصلة التصرف بتلك الروح تحديدا، متجاهلة إرادة المجتمع الدولي التي تم التعبير عنها مرارا وعملت على زيادة تفاقم الحالة الحرجة التي أوصل أفغانستان إليها الصراع الداخلي المسلح وألقى بها في خضم كارثة سياسية واقتصادية وإنسانية.

وتعارض روسيا بشدة استمرار حركة الطالبان في تصعيد القتال في أفغانستان، وتدين السياسة التي ينتهجها زعماء الطالبان وهي تتمثل في استعمال القوة لحل المشكلة الأفغانية. ونلاحظ سخرية الطالبان في شن هجوم رئيسي بعد يومين فقط من اجتماع طشقند الذي عقدته "مجموعة أصدقاء وجيران أفغانستان".

ونشعر بقلق شديد إزاء تزايد التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان الداخلية. ويمكن أن يرى هذا خاصة في التقارير العديدة عن المشاركة المباشرة في القتال، الى جانب طالبان، لآلاف الباكستانيين ومئات المقاتلين من بلدان أخرى. ونطالب باكستان باتخاذ تدابير فورية من أجل منع الحيلولة دون تسخير إقليمها لتوفير المساعدة العسكرية للطالبان. ومن شأن هذا أن يتماشى مع التزامات باكستان، إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة "ستة زائد اثنان" وفقا لإعلان طشقند.

ونلاحظ بقلق خاص أن جولة أخرى من المقاومة المسلحة الوحشية على يد الطالبان أدت الى ازدياد معاناة الأفغانيين. ولا يسعنا إلا أن ننبه إزاء المعلومات التي تفيد بارتكاب انتهاكات خطيرة جديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تقارير عن عمليات قتل جماعية، واعتقالات، وترحيل مئات آلاف السكان المسالمين في أفغانستان الى أماكن جديدة بالقوة. ونتيجة لهذه الأعمال التي تقوم بها الطالبان في عدة مناطق من البلاد، بما في ذلك حول كابول ووادي بانشير، حيث يتواجد أعداد كبيرة من المشردين، ثمة تهديد حقيقي بوقوع كارثة إنسانية.

ونحن نطالب حكومة الطالبان بأن تقوم فورا بوضع حد لهذه الممارسة، وبأن تكفل إيجاد ظروف مناسبة لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة على يد المجتمع الدولي لجميع الذين يحتاجون إليها.

ولا يسعنا القبول بالحالة التي مؤداها أن أقليم أفغانستان الذي تسيطر عليه الطالبان يستخدم لدعم الإرهاب الدولي والمتطرفين من جميع الجهات، والتشجيع أيضا على إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير قانوني. وليس سرا القول إنه طوال السنوات الماضية، ونتيجة لهذه الأعمال التي ترتكبها الطالبان، أصبحت لأفغانستان شهرة أكيدة بوصفها مصدرة دولية للإرهاب والمخدرات. والآثار السلبية المترتبة على هذا الأمر بات يُشعر بها فعلا خارج حدود ذلك البلد، بما في ذلك بعض مناطق روسيا وفي دول وسط آسيا.

وفيما يتعلق بهذه التطورات في الحالة الأفغانية - وهي تطورات تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الروسي - فإننا سنواصل بالاشتراك مع شركائنا في رابطة الدول المستقلة اتخاذ جميع التدابير الضرورية.

إن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة تتضمن إدانة للأعمال التي ترتكبها الطالبان، ومطالب واضحة تتعلق بالمبادئ العامة للتسوية الأفغانية وإطارها. ونحن نؤيد تمام التأييد هذه المواقف. وحجر الزاوية لهذه المطالب هو إجراء محادثات فيما بين الأفغانيين برعاية الأمم المتحدة، محادثات هدفها تشكيل حكومة تمثيلية واسعة النطاق من شأنها أن تحترم القانون الدولي، بما في

ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومن شأنها أن تكفل احترام حقوق جميع الأفغانيين.

ونعتقد أن الوقت قد حان لنذكر بأن جميع قرارات مجلس الأمن بشأن أفغانستان قد اتخذت بالإجماع، وأن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تحظى بتأييد متزايد من الدول الأعضاء سنة بعد سنة. وفي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، أيدت حوالي ثلث الوفود القرار المتعلق بأفغانستان. وتدل هذه الأصوات دلالة جادة على أن الذين يتجاهلون قرارات الأمم المتحدة - وبالتالي يتحدون المجتمع الدولي علنا - ينبغي لهم أن يفكروا في الآثار الممكن أن تترتب على سياستهم المتصفة بقصر النظر.

ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة التي تضطلع بدور مركزي في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان، يجب أن تقوم بعمـــل فعـال من أجل وقف هدر الدماء وتوجيه الأطراف نحو تسوية سلمية.

وإننا نؤيد الجهود التي يبذلها السفير الإبراهيمي على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأيضا الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

وتشعر روسيا عموما بالارتياح إزاء النتائج التي حققها اجتماع مجموعة "الستة زائد إثنان"، المنعقد في تموز/يوليه في طشقند، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من كلا الجانبين الأفغانيين. ولقد مثل ذلك الاجتماع خطوة هامة جدا نحو كفالة تهيئة ظروف مؤاتية لحلحلة الأزمة الأفغانية. ويقف الاجتماع شاهدا أيضا على القدرة التي تتصف بها تلك المجموعة بوصفهـا آلية دولية فعالة حقا لإيجاد مخرج للصراع في أفغانستان. ونحن نشعر ونرى أنه يتعين على تلك المجموعـة أن تضاعف الجهود التي تبذلها بهدف تحقيق تسويـــة سياسية للصراع، وأنه على مجلس الأمن أن يدعم المجموعة بأي طريقة ممكنة.

ونرى أن من بين السبل الفعالة للتأثير على الحالة في هذا البلد، كي ينتقل التركيز إلى المفاوضات، نظر المجلس في مسألة اتخاذ تدابير فعالة بهدف تحقيق تنفيذ كامل للقرارات التي يتخذها.

وتؤكد روسيا استعدادها لمواصلة تفاعلها وتعاونها البناءين مع جميع الأطراف المهتمة بغية حل الصراع في أفغانستان على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد شن غوفان (الصين) (تكلم بالصينية): **بعد فصل شتاء هادئ، اندلع صراع عسكري واسع النطاق مجددا في أفغانستان. وهذه الحلقة المفرغة المتمثلة في التفاوض في فصل الشتاء والقتال في فصل الصيف ما زالت قائمة في ذلك البلد لأكثر من ٢٠ عاما. فكيفية دفع عملية السلام بفعالية الى الأمام ووضع حد مبكر للحرب في أفغانستان هي مسألة ملحة تواجه المجتمع الدولي، ولهذا السبب نحن موجودون هنا اليوم في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن.**

إن الشعب الأفغاني نفسه يحمل مفتاح التسوية لمسألة أفغانستان. وبغية المساعدة على حل هذه المسألة حلا عادلا ودائما، تقدم الحكومة الصينية التشجيع والدعم للأطراف المتصارعة في أفغانستان كي تتمكن من وضع مصالح أمتها وبلدها فوق كل شيء آخر، والتخلي عن خلافاتها العرقية والدينية والسياسية، ووقف القتال فيما بينها في أسرع وقت ممكن، وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وثابتة تكون مقبولة لدى جميع الجهات، على أساس الاحترام المتبادل وإجراء مشاورات مكثفة. وإن تاريخ أفغانستان والحقيقة الراهنة يدلان على أن الوسائل العسكرية لن تحقق تسوية نهائية للمسألة، وأن السبيل الوحيد لتحقيق هذه التسوية يتمثل في عودة جميع الأطراف في أفغانستان الى مائدة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى الى تهيئة بيئة خارجية بناءة ومؤاتية وتتسم بالهدوء لتحقيق تسوية سلمية للمسألة الأفغانية. فبالتفاصيل، أولا ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي لها تأثير قوي على مختلف الأطراف في أفغانستان، أن يعمل بنشاط من أجل إقناع تلك الأطراف على الجلوس معـا والحـوار والتفاوض بطريقة هادئة ومعقولة. وثانيا، ينبغي للبلدان، ولا سيما تلك البلدان التي تجـاور أفغانستان، أن توقف فورا توفير المساعدة العسكرية الى مختلـف الطوائف في أفغانستان.

وقد ترغب الأمم المتحدة في أن تنظـر في فرض حظر صارم على الأسلحة في أفغانستان وفـي صياغة آلية رصد محـددة. وثالثا، ينبغي أن يراعي المجتمع الدولي القرار النهائـي للشعب الأفغانـي بالنسبة لمستقبله.

ولأسباب تاريخية وعملية ينبغي أن نكون واقعيين إزاء هذه القضية وأن نسلم بأن المشاكل التي بلغ عمرها عقدا لا يمكن حلها في اجتماع أو اجتماعين. وترجو الصين أن تتحلى جميع الأطراف بالإرادة السياسية وأن تعمل معا نحو التوصل مبكرا إلى تحقيق الأهداف المبينة في إعلان طشقند.

ويقدر الوفد الصيني جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، وتبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، ويؤيد الوفد استمرار قيام الأمم المتحدة بدور محوري ودور رائد في هذه القضية. والصين على استعداد لمواصلة مشاركتها الفعالة وعملها الوثيق مع جهود مجموعة "ستة زائدا اثنان" لتعزيز السلام. ولا تزال هناك بعض الصعوبات القليلة والعراقيل في طريق التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الأفغانية، ولكن ينبغي لهذا أن يطمس حقيقة أن الشعب الأفغاني بعد سنوات من القلاقل والحروب أصبح يتطلع بشغف إلى السلام والاستقرار. ولذا نعتقد أن السلام سيعم أفغانستان قريبا لو عمل المجتمع الدولي يدا واحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ من الممثل الدائم لبوركينا فاصو لدى الأمم المتحدة، هذا نصها:

> "يشرفني بصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد مختار لماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، خلال مناقشة المجلس للبند المعنون "الحالة في أفغانستان".

وستنشر الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن بالرمز S/1999/916.

وإذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد لماني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام، برندرغاست، للمعلومات التي قدمها في بداية هذه المناقشة.

ويرحب وفد الأرجنتين بمبادرة التصدي للأزمة الأفغانية في مناقشة توجيهية تشترك فيها جميع الوفود. ونحن نرى أن تجدد التصاعد العسكري الذي بدأ في أواخر الشهر الماضي، كما يحدث في كل صيف دليل كاف على النمط التكراري للقتال المزمن الذي يطيل أمد عدم اليقين السياسي ويعمق بؤس الشعب الأفغاني بإحداث الخسائر العديدة بين السكان الأبرياء.

ونأسف أشد الأسف لأن تحدث هذه الهجمة العسكرية الجديدة من جانب الطالبان عشية الاجتماع رفيع المستوى الذي يعقد في طشقند برعاية الأمم المتحدة في إطار مجموعة "الستة زائد اثنان". ولقد كان مؤتمر طشقند حدثا هاما، لأنه صادف أول مرة تجتمع فيها الأطراف الممثلة على مستوى رفيع، إلى مائدة المفاوضات في سياق يتضح فيه للجميع أن المسألة الأفغانية ليس لها حل عسكري. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي التأكيد عليها.

ومن المهم أيضا ملاحظة أن أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنان" تعهدوا في طشقند بعدم تقديم مساعدة عسكرية إلى أطراف الصراع، وبمنع استخدام أراضيهم لأغراض عسكرية. وللأسف فإن كل الدلائل تشير إلى أن هذا الهجوم الأخير تلقى دعما خارجيا، وهو أمر يصعب تجاهله.

وكان مؤتمر طشقند خطوة ضرورية علمتنا أن نكون حذرين في توقعنا لنتائج مفرطة في التشجيع، وأن الوقت ربما حان لتجربة أنواع أخرى من الاستراتيجيات.

ووفد الأرجنتين لم يكل أبدا، ولن يكل، عن حث الأطراف المعنية على العودة إلى القنوات الدبلوماسية، والابتعاد عن التماس الحلول العسكرية التي تثبت عدم جدواها بعد سنوات طويلة من القتال وسقوط ضحايا أبرياء كثيرين. وقد طلبنا بالمثل أن تولي أولوية الاهتمام لاحترام حقوق الإنسان للسكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ولأن يضمن أمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية. ويعرب وفد الأرجنتين عن تقديره للرجال والنساء الذين يقومون بالأعمال الإنسانية ويقدمون التضحيات الهائلة من أجل تضامنهم مع الشعوب المحتاجة. ونود مرة أخرى أن نشدد على هذه النقاط في

ضوء ما سمعناه هذا اليوم من وكيل الأمين العام، برندر غاست.

ونحن ندين التصاعد العسكري الجديد وإعطاء المأوى للإرهاب الدولي ونشجب التدخـــل الخارجي الذي لا يقدم شيئا إلا إطالة أمد الصراع بما يضيفه من كوارث إنسانية وما يسببه من زيادة المعاناة.

ونعرب عن امتناننا للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، وتبذله بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن تساعدنا مناقشة اليوم على صياغة استراتيجية ملائمة لحل هذه الأزمة. ولقد آن الأوان لأن نبعث إلى المجتمع الدولي بإشارة واضحة مفادها أن مجلس الأمن مستعد للنظر في الخيارات المناسبة للمساعدة في حل الأزمة الأفغانية.

السيد بو علاي (البحرين) (تكلم بالعربية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم وإلى وفد بلادكم ببالغ الشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة الحالة في أفغانستان.

عانت أفغانستان ولأمد طويل من ويلات الحرب والنزاعات التي لم يكتب لها أن تتوقف حتى وقتنا الحاضر، وكلما لاح في الأفق الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الأفغاني عادت الفصائل إلى انتهاج الحرب وسيلة لحل خلافاتها.

إن استمرار النزاع في أفغانستان يدعونا إلى التأمل في الأسباب الكامنة وراءه والتي تتحمل جزءا منها الفصائل الأفغانية والجزء الآخر المجتمع الدولي، فإذا كنا نرى أن الفصائل الأفغانية لم يلح لها بعد جدوى بأنه ليس لهذا النزاع حل عسكري وأن الحل الوحيد يتمثل في وقف القتال والدخول في مفاوضات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة، إلا أنه على عاتق القوى الخارجية التوقف عن دعم الفصائل الأفغانية ومضاعفة جهودها من أجل إيقاف النزاع وهذا يعني وقف تدفق الأسلحة إلى الفصائل المتناحرة.

في هذا السياق نشيد بالجهود التي تبذلها مجموعة الستة زائد اثنان لجمع أطراف النزاع الأفغاني على طاولة المفاوضات، ونأمل في أن تشكل دورة الجمعية العامة القادمة فرصة لوزراء خارجية هذه المجموعة للتباحث حول النزاع في أفغانستان.

من النتائج المباشرة لاستمرار النزاع في أفغانستان تدهور الحالة الإنسانية والتي تمثلت في ازدياد عدد المهجرين والمشردين، ومما أفرزته الحرب - وجود مناطق شاسعة مزروعة بالألغام الأرضية والقنابل التي لم تنفجر مما يشكل عائقا أمام إعادة التأهيل والتنمية في أفغانستان، كما يشكل عائقا يحول دون عودة اللاجئين إلى أماكنهم.

إن هذه المشاكل التي نجمت عن النزاع تؤكد على أهمية استمرار تواجد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني، ونشيد، في هذا الصدد، بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا المجال، وفي هذا السياق ندعو مجتمع المانحين إلى تقديم المزيد من العون.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

وإذا كان لنا من كلمة أخيرة، فإننا نحث الفصائل الأفغانية إلى إنهاء خلافاتها والتصالح لهدف التفرغ لتنمية أفغانستان اقتصاديا واجتماعيا. إن أفغانستان بلد عريق في تاريخه وبالتالي فإن دينه وتقاليده يدعوان إلى محاربة الجهل والفقر والمرض. لذا فنحن ندعو فصائله إلى التوحد لأن ذلك سيمكنها من إلقاء سلاح القتال وتناول سلاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن ذلك ضمانا لإرجاع أفغانستان إلى مصاف الدول النامية، خصوصا لموقعها الاستراتيجي الهام.

السيد فولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أرجو أن أعرب لكم عن تقديري لإجراء هذا الحوار التوجيهي عن أفغانستان. لقد شهدت أفغانستان ٢٠ سنة من الحروب، وفرار ملايين المهاجرين إلى البلدان المجاورة، وتدمير بنيتها التحتية الاجتماعية الأساسية، والانتهاكات القاسية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان. ولئن كانت حالة حقوق الإنسان قد شكلت شاغلا خطيرا لسنوات، فإن الأنشطة التي قامت بها طالبان مؤخرا دللت بصورة مستمرة على عدم احترامها لحقوق المواطنين الأفغان.

ومما يبعث على عميق قلق الأنباء الواردة عن التشريد القسري للمدنيين الأفغان من جانب محاربي طالبان صوب كابول، ولا سيما المدنيين من وادي شومالي، وتشجب بشدة التكتيكات التي تستخدم لمنع هؤلاء

المدنيين من العودة إلى ديارهم، بما في ذلك الأخذ بسياسة حرق الأرض. ومما يقلقنا أيضا التقارير التي تلقيناها، والتي أكدها للتو السير كيران، بأن الطالبان تسعى إلى فصل النساء والأطفال المشردين عن الذكور من أعضاء أسرهم. ويمثل التشريد القسري للمدنيين وتدمير الملكية المدنية انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي وإيذاء لحقوق الإنسان. وكندا تشجب هذه الأفعال وتطالب سلطات الطلبان بإيقافها على الفور.

(تكلم بالانكليزية)

وتروعنا التقارير المتصلة عن الفظائع، والتمييز المنتظم ضد النساء والفتيات الذي يسود في أفغانستان. إن حقوق المواطنين الأفغان تحميها العهود المعنية بالحقوق السياسية والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية واتفاقيات جنيف، وغيرها من الصكوك الدولية التي تكون أفغانستان طرفا فيها، ولا بد من احترامها.

وتحث كندا الطرفين في هذا الصراع على ضمان التلبية التامة لاحتياجات المشردين والسكان الآخرين المتضررين من الحرب. وتشغلنا الأنباء الواردة عن استخدام الجنود الأطفال في الحملة الحالية، بمن فيهم من لم يبلغ من العمر ١٥ سنة. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام الجنود الأطفال وعلى كفالة الوصول السالم والآمن دون عوائق للعاملين في المجال الإنساني إلى السكان المعوزين.

وكندا تطالب باكستان باستخدام مساعيها الحميدة لتشجيع الطالبان على وقف التشريد القسري للمدنيين والعودة إلى المحادثات مع الحلف الشمالي. ويجب حسم الأزمة الأفغانية بالوسائل السلمية، وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي لجميع البلدان الامتناع عن تقديم الدعم المالي أو المادي للفصائل المتحاربة في أفغانستان.

وتواصل كندا دعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام، والتصديق على التسوية السلمية للحرب الأهلية الأفغانية على أساس المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢١٤ (١٩٩٨). ونحث أعضاء مجموعة "ستة زائد اثنان" على الوفاء بالالتزامات التي قطعوها ومضاعفة جهودهم لبث حياة جديدة في عملية السلم الأفغانية.

وقد شعرت بالكرب لدى استماعي للسير كيران، في ختام كلمته الممتازة، وهو يذكر أن الأخضر الإبراهيمي نقل إلى المستشفى. فالسفير الإبراهيمي، في رأينا، من أعظم الممثلين في هذه المنظمة وأكثرهم فعالية، وأرجو أن تبلغه، يا سيادة الرئيس، أطيب تمنياتنا بالشفاء العاجل.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): إن أول جلسة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الصراع في أفغانستان تعقد في لحظة حاسمة بالنسبة لتلك الأمة. فقد تعرض شعب أفغانستان لدورة أخرى من القتال والمعاناة الإنسانية. وبدأت الأزمة الأخيرة بهجوم الطالبان في ٢٨ تموز/يوليه على قوات المعارضة التابعة للجبهة المتحدة، وتلا ذلك بأيام معدودة توقيع مجموعة "ستة زائد اثنان" على إعلان طشقند، الذي حث على تسوية الصراع في أفغانستان عن طريق المفاوضات السياسية السلمية.

والأثر الإنساني لهذا الهجوم مروع. ففي الشهر الماضي، أصبح مئات الأفغان مصابين، وطرد عشرات الآلاف من ديارهم. ومما يبعث على القلق الكبير لدينا الأنباء المستمرة الواردة من أفغانستان بأن الطالبان تنتهج سياسة حرق الأرض في المناطق التي حدث فيها القتال مؤخرا. وهناك تقارير موثوق بها عن قيام الطالبان بحرق الديار عمدا، وهناك مزاعم أيضا بأن الطالبان تحرق القرى، وتدمر المحاصيل، وتفصل الذكور البالغين قسرا عن الأسر التي تحاول أن تهرب من العنف.

وآخر هجوم قامت به طالبان هذا - وما أعقبه من تقهقر لها - أظهر مرة أخرى عقم محاولة طرف في فرض حل عسكري في أفغانستان. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع إلا بتشكيل حكومة عريضة القاعدة تمثل مصالح جميع أبناء أفغانستان. ونحن نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة الخاص الأخضر الإبراهيمي وفريق (ال ٦ + ٢) للمساعدة على صياغة هذه النتيجة عن طريق وقف لإطلاق النار، وتبادل السجناء واستئناف المفاوضات.

وبالنيابة عن وفد بلدي أود بالتأكيد أن أتشاطر تمنيات السفير فولر بالشفاء العاجل لشخص يعد فعلا واحدا ممن يعتز بهم العالم - لمبعوث الأمم المتحدة الخاص الإبراهيمي.

حتى تنتهي دائرة العنف، يجب أن يتوقف دعم بعض البلدان المجاورة للفصائل المتحاربة. لقد ذكر الأمين العام أنه بالإضافة إلى الكميات الوفيرة من الأسلحة والذخائر والمواد الأخرى التي تساهم في صنع الحرب التي

تُمد الفصائل المتحاربة بها بواسطة مؤيديها ذوي الشأن، هناك الآن الآلاف من غير الأفغان الذين يشاركون في القتال. ومن الأساسي أن تتحرك العملية السياسية قدما ونحن نحث الفصائل على العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن التدخل الخارجي في أفغانستان ينال أيضا من حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الأفغاني. وقد لاحظ السيد كمال حسين، مقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، أن الشعب الأفغاني أصبح رهينة على أرضه أو لاجئا بينما القوات المسلحة الخارجية تسعى إلى حكم أفغانستان دون مشاركة فعالة أو موافقة من شعبها. وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك ممارسات طالبان نحو النساء والبنات التي تستحق الشجب ويجب أن تنتهي أيضا. إن إنكار حقوق الإنسان الأساسية في أفغانستان غير مقبول على الإطلاق. وإذا أراد زعماء طالبان أو أية فصيلة في أفغانستان اعترافا دوليا عليهم أن يحترموا حقوق شعبهم.

ومما يعد هاما بنفس القدر لاستعادة أفغانستان مكانها في المجتمع الدولي إنهاء دعمها للإرهاب. ونحن نشعر بقلق بالغ نتيجة استمرار استخدام أراضي أفغانستان، وعلى وجه الخصوص، تلك الواقعة تحت سيطرة طالبان، لإيواء وتدريب الإرهابيين وتخطيط أعمال الإرهاب. وفي الشهر الماضي، فرضت حكومة بلادي، بأمر تنفيذي، جزاءات اقتصادية على طالبان إلى أن ترحل أو تطرد أسامة بن لادن إلى مكان يمكن أن يقدم فيه إلى المحاكمة. وقد أعرب مجلس الأمن، في مناسبات عديدة، عن قلقه البالغ بشأن الصراع الأفغاني المستمر، بما في ذلك إيواء طالبان الإرهابيين الدوليين. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أبدى مجلس الأمن في القرار ١٢١٤ (١٩٩٨) استعداده للنظر في فرض تدابير تهدف إلى تحقيق التنفيذ الكامل لقراراته. وإذا لم تنه طالبان حماية الإرهابيين، متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغطا متزايدا خاصا للتأثير عليها.

إن الولايات المتحدة تدين جميع أعمال الإرهاب بصرف النظر عن الباعث أو الهدف، ونحن نشجب الاعتداء الذي وقع مؤخرا باستخدام شاحنة متفجرة على مجمع المله عمر وتقدم تعازيها إلى الضحايا. ومرتكبو هذا العمل الجبان يجب أن يقدموا إلى المحاكمة.

إن هدفنا بالنسبة إلى أفغانستان لا يزال هو حكومة تمثيلية عريضة القاعدة متعددة الأعراق تقبل أحكام السلوك الدولي بشأن مسائل مثل الإرهاب، والمخدرات، وحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق النساء والبنات والأقليات. ونعتقد أن حكومة من هذا النوع هي وحدها التي يمكنها أن تحل السلام لأفغانستان التي تحتاجه بشدة.

ونحن نرحب بهذه الفرصة لمناقشة التدابير التي يمكن أن نتخذها بشكل جماعي لإنهاء هذه المأساة المستمرة ونقدر عقد هذا الاجتماع الهام.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أول وقبل كل شيء أن أشكركم، السيد الرئيس، على هذه المبادرة الممتازة. يقال الكثير بين أعضاء الأمم المتحدة عن عدم توفر الشفافية في عمل مجلس الأمن. وأعتقد أنكم اتخذتم اليوم مبادرة ممتازة نحو تحقيق الشفافية، ونحن نقدر بشكل خاص فرصة الاستماع إلى تقرير شفوي من سير كيران بريندر غاست عن وجود أزمة، وهي الحالة في أفغانستان في قاعة الاجتماعات الرسمية لمجلس الأمن بحضور الدول الأعضاء التي رغبت في الحضور. وهذا يمثل خطوة هامة نحو مزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن. فشكرا لك مرة أخرى، سيدي الرئيس.

أود أيضا أن أطلب إليكم، السيد الرئيس، أن تبعثوا بتمنياتنا بالشفاء العاجل إلى السفير الإبراهيمي. ونحن نأسف لغيابه عنا اليوم.

أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، سير كيران برندرغاست، للعرض الذي قدمه لنا فيما يتعلق بآخر الأحداث في الحالة في أفغانستان. ويسرنا أن نحظى بحضور نائب وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان، ونشكره على المعلومات التي أعطانا إياها بشأن الحالة في بلده.

إن الحالة الداخلية في أفغانستان لم تحرز أي تقدم إيجابي؛ بل على العكس من ذلك، تسببت في إحداث تدهور واضح خلال الأسابيع القليلة الماضية في أعقاب هجوم جديد شُن في الشمال.

إن فرنسا تشعر بقلق خاص إزاء هذه التطورات التي تقف حائلا، مرة أخرى، دون التوصل إلى تسوية للصراع بالطرق السلمية والتي تنتهك إعلان طشقند المؤرخ ١٩ تموز/يوليه وتزيد من تفاقم الحالة المؤسفة للسكان المدنيين.

ونحن ندين مرة أخرى استئناف الأعمال العسكرية ونشجب بشدة فشل مختلف المحاولات للمصالحة بين الأطراف. ونلاحظ أن رفض طالبان الاشتراك في حوار بناء مع الجبهة الموحَّدة عقبة كبرى أمام تنفيذ حل سلمي.

ونحن نشعر بقلق إزاء المعاناة الإضافية التي سببها استئناف القتال بالنسبة للسكان المدنيين الذين تتدهور حالتهم الإنسانية بشكل ينذر بالخطر. وندين استمرار التدابير التي تنتهك حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص تلك الخاصة بالنساء والفتيات. ونحن ندين بوجه خاص العمليات الموجهة ضد بعض الجماعات العرقية أو الدينية في أفغانستان، نشعر بانزعاج عميق نتيجة ترحيل المدنيين الذي نظم خلال الأسابيع القليلة الماضية في سهل شمالي.

وفرنسا تؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي لإعادة إحلال سلم أفغانستان وسيادتها وسلامتها.

ونحن نؤكد من جديد تفانينا من أجل المبادئ الأساسية لتسوية الصراع الأفغاني التي أرساها مجلس الأمن في القرار ١٢١٤ (١٩٩٨). ونؤكد مجددا أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور مركزي في وضع خطة لتسوية الصراع الأفغاني. ونؤيد جميع المحاولات الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل سلمي.

ولا بد لنا من أن نطلب، مرة أخرى، من مختلف الفصائل الأفغانية أن توقف إيواء وتدريب المنظمات الإرهابية وأن توقف إنتاج المخدرات والاتجار بها.

ونطالب بقوة جميع الفصائل الأفغانية، وعلى وجه الخصوص طالبان أن توقف فورا انتهاكاتها المتكررة للمبادئ الراسخة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ونطلب بشكل عاجل الوقف الفوري لجميع أنواع التدخل الأجنبي في الصراع الأفغاني، وعلى وجه الخصوص، إرسال الأسلحة والمتطوعين إلى الفصائل المشاركة في الصراع .

ويدعو الوفد الفرنسي إلى مواصلة الأمم المتحدة جميع المبادرات المواتية لاستعادة السلم والاستقرار في أفغانستان.

لقد تساءل سير كيران بشأن مستقبل مبادرات فريق الـ "٦ + ٢" . ونحن نثني على هذا النداء وعلى سؤاله، وبلدي يرحب، من جانبه، بأية آراء تتمشى مع هذه الخطوط.

السيد ريتشموند (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية دليل آخر. إن كنا نحتاج إلى أدلة أخرى - على أنه لا يوجد حل عسكري لمشاكل أفغانستان. وبالرغم من شهر من القتال المرير لم يكسب أي جانب أية ميزة حاسمة على الجانب الآخر.

وبينما تستمر هذه الحرب، فإن شعب أفغانستان هو الذي يعاني أكثر من غيره. لقد مل الصراع والفقر. وكما أشار وكيل الأمين العام سير كيران بريندرغاست، إن آخر الصدامات لم تؤد إلا إلى زيادة مأساة الشعب. ونحن نشعر بالانزعاج بشأن الأنباء عن الكيفية التي تصرفت بها طالبان في المناطق التي استولت عليها. لقد أبلغ عن أن عشرات الآلاف من الناس قد شردوا، وكثير منهم شردتهم طالبان بالقوة. وقد أقرت طالبان بحرق المساكن والمحاصيل. وفصل الرجال في سن القتال عن أسرهم أمر مثير لقلق خاص. وفيما يتجاوز أفغانستان، فإن المنطقة والعالم الأوسع يتأثران بآفاق عدم الاستقرار التي يفرضها هذا الصراع وبخطر الإرهاب والمخدرات.

وعلينا أن نأمل بأن فشل الأهداف الأساسية للهجوم الأخير - الذي يستهدف توجيه ضربة قاضية للتحالف الشمالي - سيعمل أخيرا على إقناع حركة الطالبان ومؤيديها بأنه لا جدوى من الاستمرار في القتال. ويتعين عليهم وعلى التحالف الشمالي وضع مصالح الشعب الأفغاني في المقام الأول. والطريقة الوحيدة للسير قدما إنما تتمثل في استئناف المفاوضات.

ويجب على جيران أفغانستان أن يواجهوا هذه الحقائق وأن يلتزموا بإخلاص بالتوصل إلى تسوية تفاوضية. وتتمثل الخطوة الأولى في إنهاء الدعم العسكري فورا. وما كان ينبغي أن تتاح للطالبان الوسائل لشن هجومها الأخير. وينبغي على جميع أولئك الذين

يمارسون تأثيرا على الأطراف أن يفعلوا كل ما في وسعهم لتشجيعهم على استئناف المفاوضات. ويتعين على باكستان بما لها من تأثير فريد على حركة الطالبان، أن تضطلع بدور هام على وجه الخصوص.

وقبل شن الهجوم بفترة ليست طويلة، قدمت لنا طشقند بصيص أمل بإمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية. وفي طشقند اعترفت حركة الطالبان والتحالف الشمالي أخيرا بأن مجموعة "ستة زائد اثنان" تعتبر آلية ناجعة يمكن أن تساعد في تحقيق تقدم. وينبغي توجيه التهنئة للسفير الإبراهيمي على جهوده التي ما برح يبذلها هناك منذ ذلك الحين. وفي الشهور القليلة القادمة، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تجد طريقة للبناء على أساس طشقند ودفع الأطراف إلى مفاوضات حقيقية.

السيد فان والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): لقد أشارت هولندا بقلق كبير إلى أن الاجتماع الأخير الذي عقدته مجموعة "ستة زائد اثنان" في طشقند لم يؤد إلى استئناف الحوار فيما بين الفصائل الأفغانية. ومما يبعث على القلق أنه عندما كانت محادثات طشقند جارية، كانت حركة الطالبان تعد العدة لشن هجوم رئيسي آخر.

وفي رأينا أن إعلان طشقند يشكل أساسا جيدا للتوصل إلى حل للصراع في أفغانستان وقد يكون فعلا أفضل إمكانية متاحة لتحقيق السلام. فلا يوجد أي حل عسكري للصراع الأفغاني. ولذا فإننا نطالب الأطراف بإلقاء سلاحها واستئناف عملية التفاوض دون إبطاء بإشراف الأمم المتحدة. وينبغي أن يتمثل الهدف في إقامة حكومة متعددة الأعراق وذات قاعدة عريضة وتمثيلية.

ومن الضروري أيضا أن تلتزم البلدان المجاورة بنتائج اجتماع طشقند. وجميع مبادرات السلام ينبغي أن تتخذ في إطار عملية "ستة زائد اثنان". وينبغي إدانة أي دعم عسكري أجنبي للفصائل الأفغانية. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تعمل جميع البلدان المجاورة بما فيها باكستان على التقيد الدقيق بالالتزام الوارد في إعلان طشقند والذي ينص على عدم تقديم الدعم العسكري لأي طرف أفغاني ومنع استخدام أراضيها لهذه الأغراض.

وثمة مسألة تثير قلقا كبيرا وتتمثل في الدعم داخل أفغانستان للإرهابيين الدوليين مثل أسامة بن لادن والمنظمات الإرهابية الدولية. وإننا نطالب الفصائل الأفغانية، ولا سيما حركة الطالبان، أن توقف دعمها لهؤلاء الإرهابيين فورا، وأن تتعاون مع الجهود الرامية إلى مثولهم أمام العدالة.

والهجوم الأخير الذي شنته حركة الطالبان أسفر عن وقوع آلاف الضحايا، ولا سيما في صفوف السكان المدنيين. وهناك تقارير موثوقة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل استخدام الجنود الأطفال، والاحتجاز التعسفي، والترحيل، ونقل المدنيين بالقوة إلى أماكن أخرى، وقتل المدنيين الأبرياء وإحراق المنازل والمحاصيل.

وتدين هولندا هذه الأعمال بأقوى العبارات الممكنة. ونطالب الفصائل المتحاربة باحترام حقوق الإنسان عموما وأن تظهر احتراما خاصا لحقوق الأقليات الإثنية والنساء والبنات، فضلا عن احترام المدنيين في النزاع المسلح.

وإننا نرحب ببدء الأمم المتحدة لتحرياتها بشأن الجرائم الجماعية التي ارتكبت في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في مزار الشريف وشمال أفغانستان. ونصر بقوة على إتاحة المجال أمام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، السيد كمال حسين، لكي يضطلع بتحرياته ومراقبة حالة حقوق الإنسان عموما في البلاد ورفع تقرير إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وأسفر استئناف القتال عن أعداد كبيرة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وهناك مرافق قليلة جدا لهؤلاء الناس. والحالة في وادي بانشير، وهو عبارة عن منطقة نائية يصعب الوصول إليها ولا تكفي فيها أسباب الحياة، تبعث على القلق بصورة خاصة. ورفاه اللاجئين والأشخاص المشردين هو في المقام الأول مسؤولية أولئك الذين تسببوا في عمليات الترحيل القسرية هذه. وينبغي للأطراف أن تعترف بمسؤوليتها وتعمل كل ما في وسعها للتخفيف من المعاناة الإنسانية.

لقد رحبنا بالعودة الطوعية لأعداد كبيرة من اللاجئين إلى أفغانستان في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، نشعر بالقلق البالغ إزاء حالات عودة اللاجئين الأفغان بالقوة إلى أوطانهم في الشهور الأخيرة. ولئن كنا نفهم العبء الذي يمكن أن يشكله اللاجئون على الموارد المتاحة في بلد اللجوء، فإننا نناشد حكومات البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين الأفغان أن تحترم القانون الدولي للاجئين.

وتود هولندا أن تؤكد على أن استئناف القتال في أفغانستان وعدم توافر الإرادة للعمل صوب عملية حقيقية للمصالحة يقوضان على نحو خطير قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية. وأن احتياجات السكان الأفغان تبرر بالتأكيد استمرار هذه المساعدة. ولذا فإننا نحث بقوة الفصائل المتحاربة والبلدان المجاورة على تسهيل عملية توزيع المعونة الإنسانية.

وتشعر هولندا بالقلق إزاء إنتاج المخدرات والاتجار بها والعقاقير غير المشروعة في منطقتي الطالبان والجبهة المتحدة.

وأود أن اختتم بياني بالإعراب عن تقدير وفد بلدي ودعمه المستمر للجهود التي لا تكل التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العـــام، السيد الأخضـــر الإبراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع في أفغانستان. ونناشدهما الاستمرار في بذل جهودهما من أجل التوصل إلى نهاية مبكرة للاقتتال والنهوض بالعملية التفاوضية في هذا البلد الذي خربته الحرب لمدة طويلة جدا.

وأخيرا، أود أن أعلن بأن هولندا توافق تماما على البيان الذي ستدلي به ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعلق هذه الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠
